

قوانين الأصول

[121] كل واحد كان إسقاطه عن الباقيين رفعاً للطلب بعد تحققه فيكون نسخاً فيفتقر إلى خطاب جديد ولا خطاب فلا نسخ فلا يسقط بخلاف الإيجاب على الجميع من حيث هو فإنه لا يستلزم الإيجاب على كل واحد ويكون التأثيم للجميع بالذات ولكل واحد بالعرض وأجيب بأن سقوط الأمر قبل الأداء قد يكون بغير النسخ كإنتفاء علة الوجوب كاحترام الميت مثلاً فإنه يحصل بفعل البعض ولهذا ينسب السقوط إلى فعل البعض وبأن الوجوب لو لم يتعلق بكل واحد فكيف ينوي كل واحد منهم الوجوب وحجة الآخرين وجوه الأول أن الوجوب لو كان على الكل لما سقط بفعل البعض وفيه أنه إستبعاد محض ومثله يجري في الواجبات العينية أيضاً كإسقاط دين رجل بإداء متبرع عنه الثاني كما أنه يجوز الأمر بواحد مبهم إتفاقاً يجوز الأمر ببعض مبهم فإن ما يحصل مانعاً هو الإبهام وقد لغى وقد يسقط بفعل أي بعض كان فيكون واجباً على بعض مبهم وفيه أنه قياس مع الفارق لانكم تقولون بتأثيم الكل على ترك ذلك البعض المبهم فيما نحن فيه بخلاف الأمر بواحد مبهم فإن التأثيم ليس إلا على ترك الواحد بل التأثيم لكل حين ترك الكل دليل على الوجوب على الكل ولا معنى لعقاب شخص عن شخص آخر فثمرة النزاع إذا إنما هو في إتصاف كل واحد منها بالوجوب وعدمه إذا صدر عن الكل ويتفرع عليه ثمراته الثالث قوله تعالى ولو لا نفر من كل فرقة الآية فإن التنديم والتهديد على طائفة منكراً مبهمة وأجيب بأن المراد بيان ما يسقط الوجوب جمعا بين الأدلة مع أن إشتغال الجميع يوجب إختلال النظام والعسر والحرَج وكما أن الشروع واجب فالإتمام أيضاً واجب فالسقوط إنما هو بعد التفقه ثم أن الواجب الكفائي لا يسقط إلا مع حصول العلم بفعل الآخر وهو يعتبر الظن الشرعي مثل شهادة العدلين ونحوها فيه قولان الأقرب الاعتبار والظاهر أن مجرد العلم بحصول الفعل من مسلم يكون كافياً حملاً لفعله على الصحة بمقتضى الأدلة القاطعة فلا يعتبر العدالة وتتمام هذا الكلام في الفروع قانون إختلفوا في أن الأمر المعلق بالكلي ظاهراً هل المطلوب به هو الماهية أو الجزئي المطابق للماهية الممكن الحصول وصرح بعضهم بوصفه بالحقوقي أيضاً لأنه هو الموجود في الأعيان والأقرب الأول للتبادر عرفاً ولأن الأوامر مأخوذة من المصادر الخالية عن اللام و التنوين وهي حقيقة في المهية لا بشرط شئ ونقل فيه السكاكي إجماع أهل العربية ولا يفيد الهيئة إلا طلب ذلك الحدث مع أن الأصل عدم الزيادة والظاهر أن من يدعي أن المطلوب هو الفرد أيضاً لا ينكر ذلك بحسب اللفظ والعرف واللغة ولكنه يدعي ذلك بثبوت القرينة على خلافه من جهة العقل فقد تريهم لا ينكرون ذلك في شئ من الموارد مثل أنهم يقولون في مبحث إفادة

